الأنباء
الخميس 8 نوفمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

رئيس مكتب الاستثمار التركي التابع لرئاسة الجمهورية أكد أن الإجراءات السريعة المتخذة لمعالجة أزمة الليرة بدأت تظهر نتائجها

أردا أرموط لـ «الأنباء»: 1,3 مليار دولار حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا حتى نهاية 2017

حوار: أسامة دياب

أكد رئيس مكتب الاستثمار التركي التابع لرئاسة الجمهورية أردا أرموط عمق العلاقات التركية ـ الكويتية والتي وصفها بالتاريخية والاستراتيجية والمتطورة، مشددا على حرص بلاده على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الكويت واستشراف افاق جديدة له تعود بالنفع على البلدين الصديقين.

ولفت أرموط في حوار مع «الأنباء» إلى أن زيارته الحالية هي الزيارة الثانية إلى الكويت والتي تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى كونها فرصة لمخاطبة المستثمرين المحتملين والذين يرغبون في الاستثمار في تركيا، مشددا على قوة الاقتصاد التركي حيث تحتل تركيا المركز 13 بين أكبر اقتصادات العالم، كما أنه ينمو بقوة بنسبة 6٪ سنويا على مدى السنوات الـ 15 الماضية، موضحا ان أزمة الليرة الحالية أزمة مؤقتة أن الاجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة التركية لمعالجتها بدأت تظهر نتائجها.

وكشف عن وجود 325 شركة كويتية و4 مكاتب اتصال تعمل في تركيا حتى نهاية يونيو عام 2018، لافتا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 414 مليون دولار في عام 2017، بينما بلغ حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا 1,3 مليار دولار حتى نهاية ديسمبر الماضي. في السطور التالية تفاصيل الحوار:

325 شركة كويتية و4 مكاتب اتصال تعمل في تركيا حتى نهاية يونيو 2018

بداية حدثنا عن سبب زيارتك للكويت والهدف منها ومع من ستلتقي خلالها؟

العلاقات التركية ـ الكويتية قوية ومتينة ويمكن وصفها بالاستراتيجية والمتطورة على كافة المجالات ومختلف الأصعدة، ونحن في الجمهورية التركية حريصون على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الكويت واستشراف آفاق جديدة له تعود بالنفع على البلدين الصديقين. وفي الواقع هذه زيارتي الثانية للكويت، زيارتي الأولى كانت قصيرة جدا خلال تواجدي في الوفد المرافق للرئيس رجب طيب أردوغان خلال مراسم وضع حجر الأساس لمطار الكويت الجديد، ولكن هذه الزيارة هي زيارة عمل ينظمها مكتب الاستثمار التابع لرئيس الجمهورية وتهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى كونها فرصة لمخاطبة المستثمرين المحتملين والذين يرغبون في الاستثمار في تركيا في حوار مباشر والاجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم.

ما أود أن أؤكد عليه هو أن العلاقات المميزة بين البلدين الصديقين على الصعيد السياسي والاجتماعي من الممكن أن يتم ترجمتها لتعاون اقتصادي مميز وخصوصا أن البلدين يمتلكان امكانات هائلة من الممكن أن تعود بالنفع على الشعبين الصديقين

مدير مكتب الاستثمار التركي أردا أرموط متحدثا إلى الزميل أسامة دياب (زين علام)

414 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام الماضي

الاقتصاد التركي ينمو بقوة بنسبة 6٪ سنوياً ويحتل المركز 13 على مستوى العالم

في حال تم تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما. وتركيا ترحب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقدم للمستثمرين فرصا فريدة لتطوير أعمالهم في داخلها وفي الأسواق المحيطة.

ما رسالتك التي تود أن توصلها للمستثمرين الكويتيين عن آخر أخبار الوضع الاقتصادي في تركيا خصوصا في ظل أزمة تدهور الليرة؟

منذ بداية الأزمة المؤقتة تعاملنا مع الموقف بهدوء واتخذنا حزمة من الاجراءات السريعة للتخفيف من حدتها ولتوفير المناخ الملائم لتعافي الليرة، وبدأنا بالفعل نرى النتائج الملموسة، ففي أغسطس الماضي استردت الليرة 20٪ من قيمتها مقابل الدولار الأميركي، وفي الحقيقة أن أزمة تدهور العملة لا تقتصر على تركيا فقط ولكنها صدمات مؤقتة تعاني منها مختلف الاقتصادات الواعدة، ونسعى بخطط وقائية لتجنيب الليرة أي صدمات مستقبلية. وعلى المستثمر الأجنبي أن يعلم أن الاقتصاد التركي قوي حيث تحتل تركيا المركز 13 بين أكبر اقتصادات العالم وفقا للناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 في تعادل القوة الشرائية، الاقتصاد التركي ينمو بقوة بنسبة 6٪ سنويا على مدى السنوات الـ 15 الماضية، مما يجعل تركيا أسرع الاقتصادات نموا في أوروبا ومن أسرع الاقتصادات نموا في العالم.

ما حجم التبادل التجاري بين البلدين؟

البلدان لديهما اتفاقيات ثنائية تسير علاقاتهما التجارية والاقتصادية مثل اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمارات، واتفاقية منع الازدواج الضريبي ولذلك هناك بيئة ملائمة لزيادة حجم التبادل التجاري ورفعه لمعدلات أعلى من معدلاته الحالية نظرا للإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها البلدان. حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ 414 مليون دولار وفق إحصائيات عام 2017.

وماذا عن حجم الاستثمارات الكويتية في تركيا وآفاقها المستقبلية؟

الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا قديمة ومتنوعة ووفق آخر الإحصائيات المتاحة نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من الكويت إلى تركيا حتى نهاية ديسمبر 2017 بلغ 1,3 مليار دولار، ونسعى من خلال مكتب الاستثمار التابع لرئيس الجمهورية إلى دعم وتعزيز هذه الاستثمارات من منطلق الإيمان بأن العلاقات بين الكويت وتركيا تتمتع بإمكانيات هائلة وتطابق في وجهات النظر التجارية بين البلدين بشكل تام. ولذلك نحن حريصون جدا على جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة من الكويت، ويمكنني أن أضمن أنا والفريق الخاص بي الدعم الكامل للاستثمارات الكويتية في تركيا في جميع مراحلها.

ولك أن تعلم أن هناك 325 شركة كويتية و4 مكاتب اتصال تعمل في تركيا حتى نهاية يونيو 2018 وهذا يعني وجود فرص كبيرة لزيادة هذا التعاون.

في الفترة القادمة، نخطط لحضور المزيد من الاجتماعات والندوات المتعلقة بالاستثمار في الكويت، ونخطط أيضا للتعاون مع اتحادات الأعمال والمؤسسات الحكومية لعقد اجتماعات مع المستثمرين الكويتيين المحتملين وتنظيم زيارات لهم إلى تركيا ومساعدتهم في عملية الاستثمار الخاصة بهم.

حدثنا عن النظام الضريبي المطبق في تركيا؟

تركيا تطبق واحدا من أكثر أنظمة الضرائب تنافسية ومرونة في المنطقة، كما أن تشريعات الضرائب على الشركات التركية لديها أحكام واضحة وموضوعية ومتناغمة تتوافق مع المعايير الدولية.

195 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة تدفقت إلى تركيا في السنوات الـ 15 الماضية و15 ملياراً فقط قبلها

ولدى سؤال رئيس مكتب الاستثمار التركي التابع لرئاسة الجمهورية أردا أرموط عن أبرز الخدمات التي يقدمها المكتب، قال إن هذا المكتب تأسس في عام 2006 كجزء من خطة عمل شاملة لخلق بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة للأعمال التجارية في تركيا لكل من المستثمرين المحليين والدوليين، مكتب الاستثمار هو المنظمة الرسمية لتعزيز فرص الاستثمار في تركيا لمجتمع الأعمال العالمي وتقديم المساعدة للمستثمرين قبل وأثناء وبعد دخولهم إلى تركيا. وأضاف أرموط: نحن مسؤولون عن تشجيع الاستثمارات المطلوبة من أجل المزيد من التنمية الاقتصادية لتركيا. ولتحقيق هذه الغاية، يدعم المكتب الاستثمارات العالية التقنية، والقيمة المضافة، والمولدة للعمالة من خلال خدماته للتيسير والمتابعة خلال العمليات الكاملة للاستثمارات ذات الصلة. وتابع: قد أسفرت هذه الجهود عن حوالي 195 مليار دولار أميركي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى تركيا على مدى السنوات الـ 15 الماضية، نظرا لأن تركيا تعيش عصرا يتميز بالاستقرار السياسي تحت قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان. اسمحوا لي أن أذكركم بأن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اجتذبتها البلاد قبل عام 2002 كان حوالي 15 مليار دولار فقط. أما بخصوص الخدمات التي يقدمها المكتب فهي كما يلي: المعلومات التجارية العامة والمتخصصة، والتحليل القطاعي والتقارير، دعم اختيار المواقع، ترتيب وتنظيم الاجتماعات مع الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، تسهيل اجراءات الاستثمار الخاص بالمستثمر الأجنبي في جميع مراحلها، التوفيق بين الشركاء المحليين وإقامة الروابط التجارية وأخيرا خدمات إطلاق المشروعات.

خلال حوار مفتوح نظمته وزارة الشباب في كلية العلوم الإدارية

رواد أعمال خليجيون استعرضوا تجاربهم العملية

عاطف رمضان

أقامت وزارة الدولة لشؤون الشباب حوارا مفتوحا امس في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، حيث استضافت شبابا رواد أعمال تحدثوا عن تجاربهم والصعوبات التي واجهتهم في مشاريعهم.

وعقد الحوار بحضور وكيل وزارة «الشباب» بالإنابة مشعل السبيعي ومدير إدارة رواد الأعمال وسوق العمل في وزارة الشباب حصة العيار.

وقد أدار الحوار ندا الديحاني وهو رائد أعمال كويتي مؤسس لشركة «بريلينت لاب» ولديه خبرة في مجال تطوير الأعمال، حيث نصح الشباب بالتركيز على المنتج وأن يكون متميزا حتى ينجح المشروع وان الإخفاق ليس نهاية المطاف بل لابد من التعلم من ذلك وتحقيق النجاح.

وشارك في الحوار م.أحمد معرفي مؤسس وشريك في أكاديمية «كودد» للبرمجة، حيث تحدث عن تجربته في تأسيس «برمج» ورحلته مع شريكه هاشم بهبهاني في عالم تعليم البرمجة بعد أن خاضا تجربة تأسيس شركة ناشئة في مجال التجارة الإلكترونية، حيث واجهتهما صعوبة كبيرة في إيجاد مبرمج مواقع وتطبيقات بخبرة عالية في العالم العربي.

وعزم كل منهما على تأسيس أول أكاديمية لتعليم البرمجة في العالم العربي تحت مسمى «كودد» ومقرها الكويت.

ونصح معرفي الشباب بتأسيس مشاريع في الكويت أفضل من الوظائف في القطاعين العام والخاص وان الفشل بداية للنجاح.

وفي الإطار ذاته، قالت هند الخياط المدير التنفيذي لشركة استبصار للاستشارات الإدارية

مشعل السبيعي متوسطا ندا الديحاني وماجد العلوي ومحمد الشرهان النعيمي وم.أحمد معرفي وهند الخياط ومحسن الشيخ خلال الحوار المفتوح

الديحاني: تميز المنتج عامل مهم لنجاح المشروع الصغير

معرفي: المشروع الخاص أفضل من الوظيفة سواء في «العام» أو «الخاص»

في السعودية ان التعليم مهم في سوق ريادة الأعمال، مشيرا إلى أن الحكومة السعودية لا تفرق بين المرأة والرجل في دعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وانها واجهت تحديات في بداية مشروعها في مجال الاستشارات وأنها رغبت في تقديم خدمات تفيد المجتمع.

وأضافت ان المعلومات مهمة لبناء القرارات الاستثمارية.

وفي السياق نفسه، أفاد محمد الشرهان النعيمي الشريك المؤسس لشركة سيرفيو في الإمارات بأن السوق الإماراتي يتسم بالمنافسة وان 50٪ من المطاعم يتم إغلاقها في اقل من سنة وانه خاض مجال المطاعم واخفق لكنه سرعان ما أسس شركة ونجحت، وان الحكومات الخليجية تدعم رواد الأعمال وان الخبرة مهمة لنجاح المشاريع.

وبين انه لابد من عوامل حتى لا يفشل المشروع مثل إعداد دراسة واختيار الشركاء ووجود الرغبة في تنفيذ المشروع وتوفير الخدمات للزبائن ومعرفة احتياجاتهم.

السبيعي لـ «الأنباء»: خطة خليجية متكاملة لدعم رواد الأعمال الشباب قريباً

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب بالإنابة مشعل السبيعي في تصريح لـ «الأنباء» إن ورشة العمل شارك فيها شباب متميز من رواد الاعمال من دول مجلس التعاون وذلك ضمن فعاليات أيام مجلس التعاون. وأفاد بأن الوزارة تقدم للشباب نماذج متميزة من رواد الأعمال للاستفادة من تجاربهم، مشيرا إلى أن الوزارة تتعاون مع الأمانة العامة لدول المجلس فيما يخص الشباب وسوف يتم عرض خطة متكاملة للأمانة العامة فيما يخص الشباب ستتم مناقشتها خلال استضافتها في الكويت. وبين أن الوزارة لديها برامج ومشاريع وهناك أفكار ومبادرات تتبناها أيضا الوزارة لنشر ثقافة ريادة الأعمال ودفع الشباب نحو العمل في القطاع الخاص.

وقال إننا نسير وفق خطى ثابتة حسب توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد نحو إشراك ورعاية وتنمية الشباب.

ولفت الى أن هناك جائزة الكويت للتميز والإبداع الشبابي، داعيا الشباب رواد الأعمال المتميزين للمشاركة في هذه الجائزة.

رأي

@alabdulj

د. نواف العبدالجادر ـ دكتور ريادة أعمال في جامعة الكويت

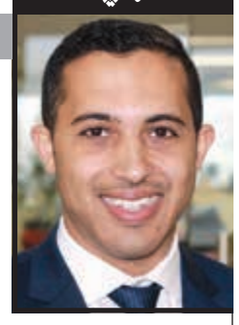

استمرارك بوظيفتك يدعم نجاح مشروعك الناشئ!

يقولون ان المبادر الناجح هو من يتخذ مخاطر كبيرة ولا يخشى الفشل. ولكنني أقول ان هذا اعتقاد خاطئ جدا، ففي عام 2014 كشفت دراسة راقبت آلاف المبادرين خلال 12 عاما عن أن نسبة فشل المبادر الذي ينشئ مشروعه ويتمسك في ذات الوقت بوظيفته اليومية 33٪، وهي اقل من المبادر الذي يترك وظيفته ليتفرغ لإنشاء المشروع. وعلى سبيل المثال، نجد أن فيل نايت صاحب المقولة الشهيرة «just do it!» لم يتبع هذه المقولة، بل استمر 5 سنوات في وظيفته كمحاسب بعد إنشاء شركة «Nike»، كما أن هناك مبادرين ناجحين مثل: بيير اوميديار مؤسس موقع «EBay»، وسارة بلاكلي صاحبة شركة «Spandex»، وستيف وزنياك من مؤسسي شركة «Apple»، جميعهم استمروا في وظيفتهم لسنوات بعد انشاء شركاتهم.

لذلك فإن الاستقرار الوظيفي يمنح عدة فوائد، منها دعم المشروع ماليا، أو حرية تغيير الفكرة وعدم الاستعجال في تنفيذها. وقد تسهل المميزات المتوافرة للمبادر في الكويت اتخاذ قرار ترك الوظيفة، وقد يكون هذا القرار مناسبا للبعض.

لكن ما هو غير صحيح هو الاعتقاد انه لا يمكن للمبادر النجاح ان لم يكن متفرغا، بل ان الوظيفة قد تمنح المبادر إمكانية اتخاذ مخاطر لا يمكنه اتخاذها دون الوظيفة، والشخص قليل المخاطرة مازال يمكنه النجاح كمبادر، وقد تكون فرصته للنجاح اكثر من شخص محب للمخاطرة المبالغة.

واذا كنت طالبا فلا تعتقد ان ترك الدراسة للتركيز على إنشاء مشروع هو قرار صائب (وذلك سيكون موضوع الأسبوع القبل). لكن فكرة هذا الأسبوع، هي ان المبادرة تتطلب بالفعل جهدا كبيرا، لكن التفرغ لإنشاء مشروع ليس شرطا ولا يزيد من نسبة نجاح المشروع، فالتفرغ للمشروع بعد إثبات نجاحه قد يكون افضل، لأن المبادر الناجح يتفهم الخطورة ويحللها ويعمل لتقليلها. فرغبة المبادر في تقليل نسبة المخاطرة لا تمنع النجاح، بل تساهم في تركيز المبادر لتحليل قراراته قبل اتخاذ خطوات متقدمة في مشروعه.

وفي دراسة أعددتها مؤخرا وشملت 181 مبادرا في الكويت، تبين أن 52٪ من المبادرين الكويتيين ليسوا متفرغين، مما يدعو للتساؤل عن أهمية المادة الخامسة من القانون رقم 98 لسنة 2013 التي تنص على وجوب تفرغ صاحب المشروع تفرغا كاملا لإدارة المشروع، فرغم أن القرار رقم 39 لسنة 2016 يتيح للمبادر اجازة تفرغ مدفوعة لمدة 3 سنوات، ورغم أهمية الشرط لتحقيق أهداف الدولة في تخفيض الضغط التوظيفي على الحكومة، هل يعتبر هذا الشرط صائبا في تشجيع المزيد من المبادرات؟ وهل تم وفق دراسات علمية؟ وهل ثبت ان هذا الشرط يزيد من فرصة نجاح المبادر؟

وفي الختام، أتذكر مقولة لأحد الأشخاص، تقول: «تبي تنجح بإنشاء مشروع جديد؟ اترك وظيفتك وجابل مشروعك فهو محتاج كل وقتك»، ولكن مع الأسف هذه النصيحة الدارجة ليست دقيقة بنسبة 100٪.

«الأولى تكافل» بملتقى شرم الشيخ الأول للتأمين

خالد الأسود

شاركت الشركة الأولى للتأمين التكافلي في ملتقى شرم الشيخ السنوي الأول للتأمين وإعادة التأمين «شرم راندفو»، والذي نظمه الاتحاد المصري للتأمين برعاية رئيس الوزراء ووزارات الاستثمار والمالية وقطاع الأعمال وهيئة الرقابة المالية في مصر وبحضور عدد من مسؤولي قطاع التأمين في المنطقة، والذي يهدف الى توفير منصة لكل أصحاب المصلحة في التأمين ليكون هناك تحالف وتطوير للتنمية والاستثمار في مختلف قطاعات التأمين المحلية والعالمية.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام للشركة الأولى للتأمين التكافلي خالد الأسود ان هذه المشاركة تأتي ضمن حرص الشركة على توطيد العلاقات بينها وبين مختلف شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية والعالمية حيث يشارك في هذا الملتقى ما يقارب من 220 شركة تأمين وإعادة تأمين إقليمية وعالمية وممثلو 25 دولة. وأكد الأسود ان هذه الفعاليات الإقليمية والعالمية تعود بالنفع على شركات التأمين حيث تبقيها على اطلاع مستمر ومباشر بأهم التطورات العالمية لشركات التأمين لتستطيع مشاركة الخدمات والأفكار الجديدة المطروحة في أسواق التأمين العالمية بهدف توسيع شبكة الأعمال وتساعد على تبادل الأفكار التي تعمل على منح فرص جديدة من نوعها من أجل مساندة وتعزيز صناعة التأمين للشركة بشكل خاص ولقطاع التأمين الكويتي بشكل عام. واختتم الأسود بتأكيده على ان «الأولى تكافل» بصفتها احدى شركات التأمين العاملة في السوق المحلي ستسعى دوما الى الارتقاء بمستوى أعمالها لتواكب سير قطاع التأمين العالمي.